تطور أنظمة الحكم في السودان في الفترة من 1952-1989م

سلمى سليمان محمد ادريس و محمد يوسف احمد المصطفي

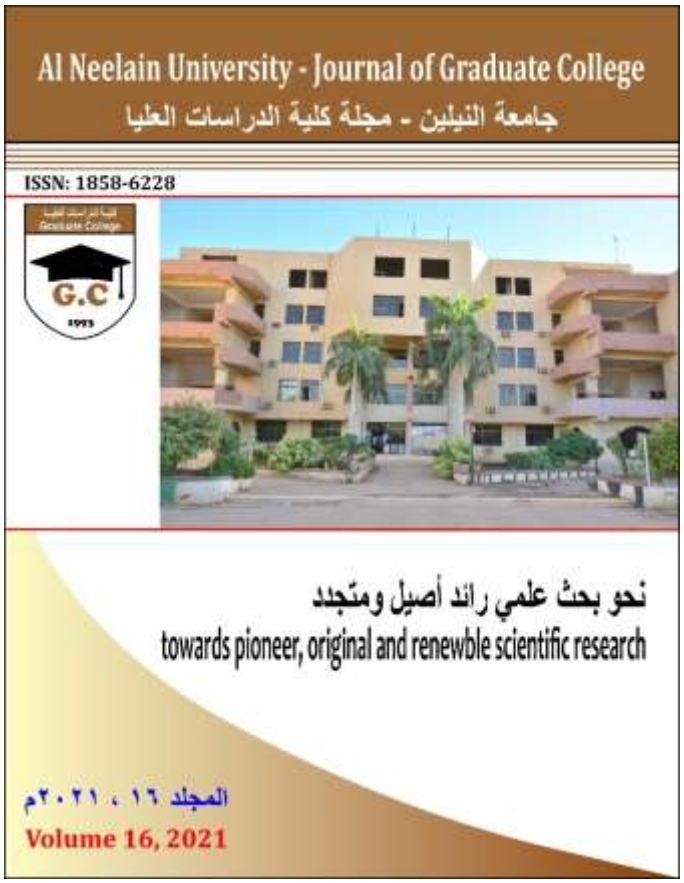

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 16 ، 2021م
العدد: 04

كلية الدراسات العليا
جامعة النيلين

Graduate College Journal – NU
Vol.16 -2021, No. (4)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد (16) –2021، العدد (4)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

تطور أنظمة الحكم في السودان في الفترة من 1952-1989م

سلمى سليمان محمد ادريس و محمد يوسف احمد المصطفي

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف علي الدور الاجتماعي الذي قامت به أنظمة الحكم في السودان في الفترة من 1852-1989م ، والتعرف علي التغيرات الاجتماعية والثقافية لأنظمة الحكم في تلك الفترة. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، واستفادت من المراجع التاريخية المعاصرة والحديثة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: تعاقب الأنظمة الحاكمة على السودان ساعد على تغيير القيم السائدة في المجتمع السوداني، التغيرات الاجتماعية والثقافية تؤثر ايجابياً على الدور القيادي لأنظمة الحكم في المجتمع السوداني، العادات والتقاليد الموروثة تعتبر معوقاً لأنظمة الحكم بعد الاستقلال الوطني لعدم الإلمام الجيد بها.

الكلمات المفتاحية: التغيرات الاجتماعية- التغييرات الثقافية– أنظمة الحكم

مقدمة:

تعتبر أنظمة الحكم من الركائز الرئيسة في المجتمع لما تلعبه من دور كبير في عملية التغيير الاجتماعي، وذلك من واقع السلطة المخولة له، منها إدارة موارد المجتمع باعتباره محصلة لتفاعل عدد كبير من العوامل داخل المجتمع، وقد يستهدف التغيير الاجتماعي تحول على مستوي الحكومات أو الأحزاب أو الحركات أو المؤسسات وتحقيق الأمن الداخلي والخارجي وتحقيق أكبر قدر من المصالح العامة والعمل على الحد من التناقضات الاجتماعية.

ففي السودان حدث تباين كبير في أنظمة الحكم التي تعاقبت على السودان ابتداء من الأنظمة البرلمانية ، مروراً بمحاولات الأخذ بالنظام الرئاسي وانتهاء بتجربة النظام العسكري خلال الفترة من (1952-1989م). لذلك تحاول الدراسة معرفه التغيرات الاجتماعية والثقافية لأنظمة الحكم في السودان في الفترة من 1952-1989م.

(2) مشكلة الدراسة:

شهد السودان تعاقباً على أنظمة الحكم بعد إعلان استقلال السودان ما بين أنظمة برلمانية وعسكرية، حيث وضع كل نظام سياساته في كيفية النهوض بموارد البلاد وتحقيق التنمية المستدامة، مما قادت ذلك إلى التأثير في المجتمع السوداني، وهذه الدراسة هي محاولة للإجابة على ماهية التغيرات الاجتماعية والثقافية لأنظمة الحكم في السودان في الفترة من 1952-1989م معبر عنه بالاتى:

- هل أثرت التغيرات الاجتماعية والثقافية التي وضعتها أنظمة الحكم في الفترة من (1952-1989م) علي المجتمع السوداني ؟

(3) أهمية الدراسة :

(1) الأهمية العلمية:

(1) تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في إثراء دعائم الجانب النظري في مجالات التغير الاجتماعي والثقافي من خلال تزويد الباحث عن المتغيرات الاجتماعية والثقافية لأنظمة الحكم في السودان في الفترة من 1952-1989م.

(2) إضافة مادة معرفية عن تلك الفترة للمكتبة السودانية.

(2) الأهمية العملية:

أما الأهمية العملية:فإنها تأتي من الحصول على توصيات تفيد الجهات المعنية بكافة المؤسسات السيادية والتعليمية التي يمكن من خلالها رسم السياسات العامة التي تسهم في تطوير أنظمة الحكم.

(4) أهداف الدراسة:

تهدف للتعرف علي الأتي:

أ- التغيرات الاجتماعية التي طرأت علي المجتمع السوداني .

ب- التغيرات الثقافية التي طرأت علي المجتمع السوداني

5/ تساؤلات الدراسة:

السؤال الرئيسي وهو:

كيف أثرت انظمه الحكم في إحداث التغيرات الاجتماعية والثقافية في السودان في الفترة من(1952-1989م) .

(6) منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، معتمده على عدد من المصادر والمراجع التاريخية المعاصرة والحديثة .

(7) مصطلحات الدراسة:

(أ)**التغير الاجتماعي:**

التغير في اللغة العربية: بمعني التحول والتبدل أي بمعني تحول الشئ عن حالته الأولي ، أو جعله علي غير ما كان عليه ، فمثلا يقال "فلان غير أسمه" (شحاتة، 2007م).جاء في القران الكريم بلفظ في قوله تعالي (أن الله لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)(سورةالرعدالاية11).ومصطلح التغير الاجتماعي كما يعرفه كل من "جيرث وملز" بانه هو التحول الذي يطرأ علي الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد وكل ما يطرأ علي النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مده من الزمن(ملحس ، دلال ،1987، ص11)ويعرفه جينز بيرج (بأنه التغير الذي يحدث في طبيعة البناء الاجتماعي في الكل أو الجزء وفي شكل النظام الاجتماعي والأنساق خلال فتره من الزمن)(غيث،1997، 111).

ويعرفه الباحث بأنه: هو تلك القوانين والتشريعات التي تصدرها السلطة لتنظيم العلاقات ، أو توزيع السلطات ، أو إنشاء وتكوين التنظيمات

والإدارات والمؤسسات في المجتمع السوداني.، كما يقصد بالتغيرات الاجتماعية التغيرات الثقافية والاجتماعية .

(ب) مفهوم التغير الثقافي:

هو كل التغيرات التي تحدث في كل عنصر من عناصر الثقافة ماديه كانت أو غير ماديه يحدث نتيجة حاجات ورغبات الإنسان ويحدث التغير الثقافي أما من داخل المجتمع أو من خارجه عن طريق الاتصال (عبد الوهاب، 1995، 11).

ويعرفة الباحث بأنه: التغير في القيم والعادات والتقاليد من حيث تغير شكل الأسرة ومكانة المرأة في المجتمع السوداني في أنظمة الحكم في الفترة من 1952-1989م.

(ج) مفهوم أنظمة الحكم:

هي جمع لكلمة نظام ، النظام في اللغة له عدة معاني منها الجمع والتأليف والطريق والعادة تقول ليس لهم نظام أي ليس لهم طريق يسيرون عليه،أما اصطلاحا :فهو النظام الحاكم للدول وهو الشكل الذي تستخدمه الدولة للحكم (ديفيدسن، ب.ت، 44).

(8) نشأة وتطور أنظمة الحكم في السودان بعد الاستقلال الوطني :

كانت القوي السياسية منذ الاستقلال وما بعدة تراهن علي الطائفية والقبلية وكان البعض يراهن علي الحداثة والتمدن ، ومكونات المجتمع المدني ، وبعضهم يراهنون علي التنمية المتوازنة ومردودها المادي لإيجاد حلول للقضايا الاجتماعية وحالة الفقر ، فتوالت الثورات منذ أكتوبر 1964م حتى انقلاب 1989م، ومن هنا تظهر علاقة المصالح الاقتصادية بالظاهرة الاثنية في السودان من خلال تداخل الاثنيات في الأنشطة الرعوية والزراعية.

فالسودان دخل مرحلة جديدة ما بعد الاستقلال (الحكم الذاتي) مرحلة جديدة فشهدت هذه الفترة تعاقب حكومات مختلفة وحقباً سياسيه متعددة ما بين حكومات برلمانية وأخري عسكريه نتج عنها تحول اجتماعي كبير في تاريخ المجتمع السوداني الحديث ، وبصدور قانون الحكم المحلي لسنه 1951م وتأسيس المجالس المحلية استحوذ عليها رجال الإدارة الأهلية إذ أصبح غالبية المجالس من النظار والعمد والمشايخ والأعيان لدرجة أن ساد انطباع عام أن مجالس الحكم المحلي ما هي في الواقع الأمر إلا أذرع للإدارة الأهلية أو هي الإدارة الأهلية نفسها في ثوب جديد.

وقد استمر هذا التلازم بين الإدارة الأهلية والحكم المحلي حتى صدور قانون الحكم المحلي لسنة 1958م بعد الاستقلال وفي فترة الحكومات الوطنية الذي قام علي تأسيس مجالس محليات علي ذات حدود النظارات القبلية للإدارة الأهلية ، بل الكثير من المجالس المحلية حملت أسماء تلك القبائل مثل مجلس ريفي البديرية و مجلس ريفي الكبابيش و مجلس ريفي دار حمر ومجلس ريفي المسيرية.(احمد ، ذو النون ،ص11)

فالأمر الواضح أن فئة أو الطبقة المتعلمة منذ أول يوم للاستقلال أظهرت تعارضاً شديداً ضد وجود الإدارات الأهلية معتبرة إياها صنيعة استعمارية يجب تصفيتها وكنسها، فتعالت الأصوات خلال ثورة أكتوبر 1964م خاصة من روابط المثقفين وجمعياتهم طالبت بتصفية الإدارة الأهلية، وان تكون الحكومة أكثر مركزية وان تواجه النظام القبلي الضارب بقوته في جذور التاريخ السوداني بالمعارضه والتصفية دون النظر والدراسة المتأنية لسلبيات أو ايجابيات التصفية . وفي دنيا المزايدات السياسية والكسب من كل الأحزاب ساء شعار تصفية الإدارة الأهلية سواء كانوا اتحاديين أو حزب ألامه حتى لا يعتبرون متخلفين وليس تقدميين. فخلال هذه الفترة انتشرت الحروبات الأهلية المتواصلة وانعدم الاستقرار الاجتماعي الذي نتج عنها انتشار المجاعة الشديدة وتشريد أكثر من أربعه ملايين شخص (محمد ميرغنى ، ص71.) .

وبتتبع هذه الحقب من زاوية اجتماعية وثقافية بشي من الإيجاز غير المخل ويمكن رسم ملامح كل فترة عبر الاتي: .

(أ) فترة نظام الحكم المدني الأول (1956-1958):

ففي هذه الفترة حكم المجتمع السوداني نظام الحكم المدني الأول1956-1958م(التجربة البرلمانية الأولي) واستمر حكمه لثلاث أعوام عبرها استطاع الحزب الوطني الاتحادي أن يفوز بالانتخابات التشريعية في نوفمبر1953م، وهي في حد ذاتها تعتبر تحول كبير في حياه المجتمع السوداني، ففي هذه الفترة شهد السودان سودنه الوظائف العليا ولم تهتم كثيراً بالجوانب الاقتصادية والصحية والاجتماعية ، وأدي ذلك إلي انتشار الفقر في الجانب الاقتصادي، أما الجوانب الصحية بقيت علي حالها و لم تتغير، وأصبحت تسير تبعاً لسياسات الاستعمار السابقة ، أما التعليم فقد كان يعتمد علي الخلاوي أكثر من المدارس الحديثة ، كما لم تستطع حكومة الأزهري الصمود طويلاً في مجال الحكم نتيجة لعوامل سابقة الذكر وأيضا لانتشار الصراعات بينها وبين القيادات الطائفية (أبوالقاسم ،محمد حاج ، 1996م، ص110). نشأ عن ذلك الصراع قيام حكومة ائتلافية بين حزب ألامه وحزب الشعب الديمقراطي، والتي ترأسها عبد الله خليل من حزب ألامه ولكن لم تستمر سوي بضع أشهر حيث اشتدت معارضة المجتمع السوداني للمعونة الأمريكية ، فقام رئيسها بتسليم مقاليد السلطة لقائد الجيش إبراهيم عبود(أبوالقاسم ،محمد حاج ، ص110)، أما من ناحية العلاقات الاجتماعية فقد كانت تتميز بالبساطة في أسلوب التعامل اليومي واحترام الآخر وكان يحكمها أحكام العرف والعادات والتقاليد في تسيير أمور حياتهم اليومية، أكثر من القانون العقابي ، وكانت البيوت من الطين والقش ، والبناء بالطوب الأحمر لم يكن إلا في المؤسسات الحكومية ومنازل اخري قليلة(علي، محمد واخرون،ص124)، فمن ناحية شكل الأسرة احتفظت بالشكل (الممتد) حيث كان لأسرة الممتدة تأثير كبير علي السلوك الاجتماعي ، نسبة لكونها المسئول الأول عن التربية والتقويم وتقديم المساعدات التي

تحتاجها الأفراد ، ،فالتركيبة الاجتماعية كانت كل قبيلة تدار بواسطة زعيمها علي حسب (عرفها الخاص بها) (دياب، احمد ابراهيم ، 2017م ، ص142.).

(ب) فترة نظام الحكم العسكري الأول (1958-1964م):

شهد السودان تحول سياسي في نظام الحكم، حيث لم يستمر نظام الحكم البرلماني ولا الحكومة الائتلافية فجاء نظام جديد حكم السودان وهو (نظام الحكم العسكري الأول) من خلاله شهد تسلم الفريق إبراهيم عبود في 17 نوفمبر1958م السلطة ،وكون حكومته العسكرية، حيث قام بتعليق العمل بالدستور وحل جميع الأجهزة الدستورية والأحزاب السياسية، حيث كان نظام الحكم نظام مركزياً ، وتم تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة كأعلى سلطة تنفيذيه وتشريعية وقضائية في البلاد ، ولكن سرعان ما تدهورت الأوضاع في السودان نتيجة لسوء التعامل في عمق حروبات الجنوب ، وغياب الحرية التامة ، وانتشار الصراعات الداخلية والخارجية في البلاد، لذلك أعلن الفريق إبراهيم عبود عن استقالة حكومته، ووافق علي تشكيل مجلس انتقالي برئاسة سر الختم الخليفة في 21 أكتوبر 1964، فاستطاعت الثورة الشعبية وضع حد للحكم العسكري وتم تكوين حكومة انتقالية برئاسة سر الختم الخليفة ، ونتيجة للصراعات عبرها انتقلت الحكومة لتحل محلها الحكومة الائتلافية (دياب، احمد ، ابراهيم ، 2017م ، ص8). ففي هذه الفترة حدث تحولات اجتماعي كبيره حيث تم تأسيس المجالس المحلية وأصبح غالبيتها من النظار والعمد والمشايخ (شيخ الدين يوسف، ص46)، ففي هذه الفترة كانت القانون العرفي هو المسيطر علي المجتمع السوداني أكثر من العقابي ، وانتشر التعليم النظامي في نطاق أوسع ، كما حدث تغير في شكل البناء فكان استخدام الطوب الأحمر بشكل اكبر من الفترة السابقة ، أم الشكل السائد للأسرة الشكل الممتدة ويعتمدون علي بعضهم البعض في تسير أمور حياتهم اليومية وخاصة العمل الاقتصادي المشتركة وهو الزراعة ساعد ذلك علي بقاء لأسرة بهذا الشكل الممتد، فنجد أن مناطق السودان متباينة من حيث التطور الاجتماعي والثقافي وعلية يمكن وضعها في ثلاث مستويات أو أنماط:

1/مناطق السودان مستوطنون وإمكانياتهم الاقتصادية والثقافية أفضل من غيرهم.

2/مناطق متنقلة وذات إمكانيات بسيطة ومتواضعة

3/ومناطق وسط ما بين الاثنين(أبو بكر ، كمال عبد الرحمن ،ص70)..

فهذا يدل علي وجود في الطبقات اجتماعية متباينة في المجتمع السوداني في هذه الفترة.

(ت) فترة نظام الحكم البرلماني الثاني (1965-1969م):

ففي فترة الحكم البرلماني الثاني (التجربة البرلمانية الثانية): تكونت الحكومة الائتلافية عام 1965م برئاسة محمد احمد محجوب ولكن سقطت مره أخري بسبب النزعات وتولي رئاستها الصادق الصديق المهدي في عام 1967م ثم تولاها محمد احمد محجوب مرة اخري ثم الصادق المهدي حتي مايو 1969م.

تمثلت التغيرات الاجتماعية في تقديم الخدمات الصحية مجانيا ولكنها في نطاق محدود في أجزاء المجتمع الحضري ،كما شهدت تطور في تقديم الخدمات حيث أقدمت علي توسيع الخدمات الصحية لتغطية المناطق الريفية والحضرية مثل التوسع في الزائرات الصحيات ، والقابلات الريفيات ، مفتشي الشفخانات ، مسئولي صحة وغيرهم وتم افتتاح خزان الرصيروص وكبري لقوات المسلحة (كبري بري) وبعض المرافق.

(ج) فترة نظام الحكم العسكري الثاني(1969-1985م):

سعي نظام مايو منذ أول يوم لوجوده في السلطة إلي القضاء علي البناء الاجتماعي التقليدي من زعامات محلية وإدارة أهلية واستحدث نظام جديد بحكم التوجه الاشتراكي له ، فابتدع تنظيمات جديدة بديلة بهدف الوصول المؤثر المباشر لقواعد المجتمع الخاصة في الريف دون وسيط.

حظيت تكوينات النظام الوليدة ممثلة في الأجهزة القاعدية الجماهيرية علي دعم الحكم فكرا ومنهجا ، حيث اتخذت فيما بعد صورة الروافد للتنظيم السياسي آنذاك، الاتحاد الاشتراكي السوداني ، وفي المقابل كانت النظرة إلي الإدارة الأهلية بحكم تاريخها الطويل وحسب فلسفة النظام كعازل طبيعي لجماهيرها جعل قيام الأجهزة الجديدة من شعبية وسياسية وتشريعية علي أنقاضها جعلها تنظر بالضيق والعزلة، لما يدور حولها في الساحة السياسية والاجتماعية ، وفي هذه الفترة صدر قرار بتصفية الإدارة الأهلية، حيث كان لابد من تعيين وتدريب عدد كبير من الإداريين وإنشاء أعداد كبيره من المجالس في البوادي والأرياف والحضر وتوفير الإمكانات المختلفة لمواجهة المطلوبات الجديدة التي تلائم فلسفة الحكم فكثرت الحاجة إلي الخدمات لمواجهة المطلوبات الجديدة التي تلام فلسفة الحكم فكثرت الحاجة إلي الخدمات العديد الملحة في إحداث الطفرة والتغيير الجذري مما تنوء عن حملها خزانه الدولة ولم يكن هنالك سبيل لتحقيق ذلك إذ ليس من اليسير هدم النمط القديم وإنشاء الجديد الحديث بإمكانات زهيدة في زمن وجيز. (نازك الطيب ، ص56.).

وصحيا كان توفير الخدمات مجانية ممولة من الضرائب ، إلا أن حجم الخدمات كان محدوداً ومتركزاً علي المناطق الحضرية ، أما المراكز الاقتصادية الكبرى فهي شبة غائبة عن مناطق التهميش التقليدية ، فقد كان التمويل متماشيا مع الأداء الاقتصادي المعقول للدولة ، وقادراً علي الالتزام بالحد المعقول من الميزانيات(علي محمد ، وآخرون، ص124).

أدي حل الإدارة الأهلية إلي العديد من السلبيات الإدارية ولعل أهمها ضعف الموقف المالي للمجالس مما كان علية مع الإدارة الأهلية بسبب ارتفاع كلفة التحصيل وضمور الربط لطبيعة الموارد والتي لن يستطيع غير زعماء الإدارة الأهلية من الوقوف علي حجمها الحقيقي ،وتبع ذلك انتشار روح العصيان بين المواطنين وإحجامهم عن دفع ما عليهم من واجبات ضريبية الأمر الذي

اخل بموازنة المحليات بظهور فجوه بين الموارد أو الإيرادات والمصروفات والتي ظلت تتسع عاما بعد أخر(ذو النون عبد النبي ، ، ص8،)..

فالتغيرات الكبيرة التي حدثت في مجال الاقتصاد نتج عنها عمل التأميم الشامل والمصادرات ، ومن ضمن التأميم والمصادرة صدر قرار بتأميم شركة اسمنت بورتلاند وأطلق عليها اسم جديد هو (مؤسسة ماسبيو للأسمنت) واسم (ماسبيو) هذه الشركة تحولت بعد عدة سنوات إلي شركة اسمنت عطبرة، ففي عام 1970م قامت حكومة نميري بالسيطرة علي كل الشركات الأجنبية أو التي يملكها بعض السودانيين من أصول أجنبية بل وشملت المصادرة بعض البيوت الخاصة بهم ومحلات صغيره وبقالات ودور للسينما والمطاعم. أشاع هذا القرار الذعر في كل البلاد ، وبدأ أصحاب الأعمال في إخفاء أموالهم وانسحب الاستثمار الأجنبي والوطني، كما قام بتطبيق الشريعة الإسلامية في 1983م علي جميع أجزاء السودان ، وتحولت الشركات والبنوك المصادرة إلي بؤر فساد حكومي في قطاعات الصحة والتعليم والمرأة والتركيبة الاجتماعية للمجتمع السوداني والأسرة وغيرها(تودارو،ميشيل،ص356).وكانت هناك حكومة انتقالية لتسيير لإعمال وإجراء الانتخابات لمدة عام 1986/85م.

(خ) فترة نظام الحكم البرلماني الثالث(1986-1989م):

ففي التجربة البرلمانية الثالثة 1986-1989م وهي بعد سقوط نظام نميري الذي اعتمد علي الاستفتاء استولي علي السلطة مجلس عسكري انتقالي برئاسة الفريق أول عبد الرحمن حسن سوار الذهب ، ومن ثم قاموا بانتخابات وتشكيل حكومة انتخابيه بين حزبي ألامه والاتحادي برئاسة السيد الصادق المهدي في 1986-1989م (حكومة ائتلافية)، (احمد فضل الله ،ص122) .

ورثت الحكومة اقتصاد عاجزاً ومنهاراً وكان عليها أن تعمل من خلال برنامج إسعافي لإعادة الحياة لشرايين الاقتصاد من جديد ، وذلك عبر اتخاذ بعض الإجراءات العاجلة لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية في القطاعيين الزراعي والصناعي ، وفي هذا الإطار قامت بإعادة تأهيل مصانع السكر والنسيج والسكك الحديدية عبر قروض عاجلة ومساعدات من بعض الدول بصورة ثنائية في شكل منح وهبات في العام 1988م تم وضع برنامج رباعي (88-1992م) وقبل أن يتم تنفيذ هذا البرنامج تغير نظام الحكم في البلاد وجاء نظام انقلاب في يونيو 1989م.(عثمان ، عبد الوهاب، ص225).

في هذه الفترة لم يحدث تغير اجتماعي كبير، ولكن لم تستمر كثير إذ حدث تحول سياسي كبير قاد ذلك إلي إحداث تغيير اجتماعي كبير في المجتمع السوداني، إذ جاء نظام حكم عسكري سيطر علي البلاد (الإنقاذ الوطني)، فقد اتخذ أول سياساته بجوهرة العمل الصحي (العاملين) فبدأ بالتشريد المنظم لهم، مما قاد إلي التدهور العام في القطاع الصحي ، نتيجة لعدم الاهتمام برفع قدرات الأطراف الصحية. (علي محمد ، وآخرون، ص24).

ونخلص من خلال التتبع والنشأة وتطور أنظمة الحكم في الفترة من1952-1989م، أن كل هذه الأنظمة فرضتها الحوجه أو الزيادة الطبيعية في عدد الأفراد وحاجة هؤلاء الأفراد للأمن وحل المشكلات وتنظيم المعاملات من منطلق أن الفرد دائما يحتاج إلى التعامل مع غيره، حيث لا يمكن لأي شخص منفردا أن يوفر لنفسه كل ضروريات الحياة أو يحقق صفة الاجتماعية للعنصر البشري الذي يوصف بأنه كائن اجتماعي.

(9) النتائج والتوصيات:

(أ) النتائج:

توصلت إلى عدد من النتائج هي:

1/ تعاقب الأنظمة الحاكمة على السودان ساعد على تغيير القيم السائدة في المجتمع السوداني.

2/المتغيرات الاجتماعية والثقافية تؤثر ايجابياً على الدور القيادي لأنظمة الحكم في المجتمع السوداني.

3/ قام النظام القبلي بمهام النظام الاجتماعي مما أعطي فرصه لتمكين الحكم في هذه الفترة.

(ب) التوصيات:

1/ المزيد من الاهتمام بدراسة السياسات التي تخص الأنظمة الحاكمة ووضع الخطط لها.

2/ توعية المجتمعات بأهمية الدور الذي تقوم بها أنظمة الحكم.

(ت) المقترحات:

1/ الاستثمار والتوزيع الجيد للموارد الاقتصادية والنهوض بالتعليم.

2/ دراسة التركيبة الاجتماعية بشكل أعمق للاستفادة منها في سير الحكم في المجتمعات السودان.

(10) المصادر والمراجع:

(أ) الكتب:

1. أبو كريشة،عبد الرحيم تمام، دراسات في علم الاجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، 2003.
2. أبو القاسم ، محمد حاج حمد، السودان المآذق التاريخي وأفاق المستقبل(جدلية التركيب) ، المجلد الأول، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت –لبنان، ط2، 1996م.
3. احمد فضل الله ، إسرار وأفكار ، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2002م.
4. إسماعيل، فبارئ محمد، راد كليف بروان مؤسس علم الاجتماع والانثروبولوجيا، منشاة المعارف، الإسكندرية، (ب.ت) .
5. التابعي، كمال، تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم الاجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، 1993م.

6. الجولاني،فاديه عمر،التغير الاجتماعي،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية،19سس99م.
7. جمال الدين، عصام إبراهيم، التنمية الإقليمية في السودان، العلاقة بين المركز والإطراف المؤتمر الاقتصادي الأول، اركويت، الخرطوم، 1984م.
8. الكرنسي عوض السيد ، دار وتجربة السودان الفدرالية ، الخرطوم ، شعبة العلوم السياسية بالتعاون مع مؤسسة فريد ريش ابيرت 2001م .
9.الفلاوي،احمد، التغير والبناء الاجتماعي،القاهرة مكتبة القاهرة الحديثة،ط1968م.
10.دياب، احمد إبراهيم، الهوية السودانية عبر التاريخ، ط2، مطبعة الفجيرة الوطنية، دبي، الإمارات العربية، 2017م.
11.زايد، احمد،الدولة في العالم الثالث:دار الثقافة للنشر:والتوزيع:القاهرة :1986م.
12.سليمان، محمد،السودان حروب الموارد والهوية ، دار عزة للنشر والتوزيع، 2006م.
13.شحاتة،حسن،اتجاهات التنمية في المجتمع العربي ، لبنان ،مطبعة المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع ، ط2، 1968م.
14.عبد الخالق محجوب،أفكار حول فلسفة الأخوان المسلمين،الخرطوم،دار الفكر الاشتراكي 1968م.
15.عثمان، عبد الوهاب ، منهجية الإصلاح الاقتصادي ، ط2، 2001م
16.غيث، محمد، علم الاجتماع القروي، دار المعارف ، الإسكندرية، 1997م.
17.محمد ،عمر بشير ،تاريخ الحركة الوطنية ، ترجمة هنري ، رياض، الخرطوم، الدار السودانية للكتب، (ب.ت).
18.محمد،محمد أحمد كرار،الانقلابات العسكرية في السودان،الخرطوم،دار الفكر 1988م
19.محمد ميرغنى ، التغيير الاجتماعي، ط3، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان، 1982م.
20.ملحس ، دلال ، التغير الاجتماعي ، دار وائل لطباعة والنشر ، عمان ،الأردن 2004م.
21.توداور، ميشل ، التنمية الاقتصادية ، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود ،دار المريخ ،الرياض 2006م.
22.ناجي صادق شراب،التنمية السياسية،دراسة في النظريات والقضايا،غزة،مكتبة دار المنارة، 2001.
23.وصفي، عاطف، الانثروبولوجيا الاجتماعية ، دار المعارف الجامعية ، مصر :1959م.
24.يونس،فاروق ذكي،علم الاجتماع، الأسس النظرية وأساليب التطبيق، عالم الكتب، القاهرة، 1972م.

(ب) الرسائل الجامعية:

1.احمد ،عوض سليمان عبود، التنمية السياسية والتغيير الاجتماعي في السودان، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2009م.
2.الطيب ،نازك رباح ، النزاعات القبلية في السودان ، جامعة الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشوره ، 1998م.
3.أبوبكر كمال عبد الرحمن،الإدارة الأهلية في كردفان، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم 1989م.

(ت) الأوراق العلمية:

1.عبد النبي ذو النون احمد، ورقة أثار تطبيق قوانين الإدارة الأهلية ودورها في ضبط الأمن وتحقيق الاستقرار الاجتماعي ، وزارة الحكم المحلي ، 2005م.